اللواء

يومية سياسية عربية

السبت ١٤ حزيران ٢٠٠٣م □ ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٤ هـ □ السنة ٤١ □ العدد ١٠٨١٠

قرداحي مثل لحود في افتتاح مؤتمر «نحو لبنان الإلكتروني»

سلامة: نهدف لجعل مصرف لبنان موقعاً تكنولوجياً يشمل جميع الخبرات

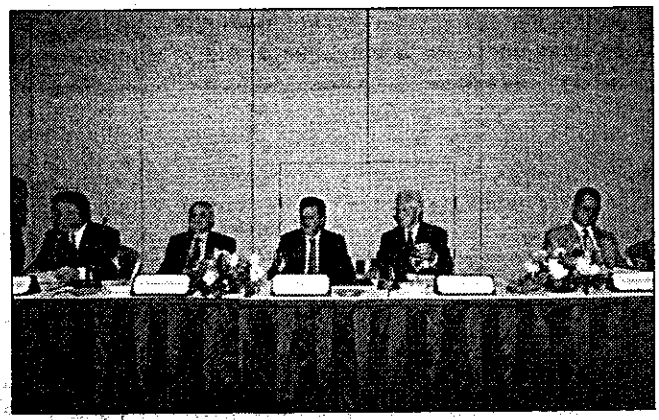

□ المتحدثون الزبيدي، السعيدي، سلامة، أبو غزالة وكمبالوف □ (تصوير: طلال سلمان)

رأى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ان التكنولوجيا باشكالها المتعددة اصبحت خياراً حتمياً مشيراً الى ان الهدف من القوانين والتشريعات التي اصدرها مصرف لبنان لتطوير وسائل وانظمة الدفع الالكترونية هو ان يكون مصرف لبنان موقعاً تكنولوجياً يشمل الخبرات في هذا الميدان، متفاعلاً مع القطاع الخاص، وداعماً لجهود الدولة في تطوير التعاطي الالكتروني في عملها الداخلي مع الآخرين.

افتتح قبل ظهر امس في فندق فينيسيا اعمال مؤتمر «نحو لبنان الالكتروني» برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد اميل لحود ممثلاً بوزير الاتصالات جان لوي قرداحي وفي حضور النائب عدنان عرقجي ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، والنائب غنوة جلول ممثلة رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وفاعليات سياسية واقتصادية ومصرفية ومالية وإعلامية واكاديمية ومدراء شركات ومؤسسات لبنانية وعربية.

المؤتمر الذي يعقد على مدى يومين تنظمه الشبكة العربية لفريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات بالتعاون مع مصرف لبنان وشركة طلال ابو غزالة وشركاه الدولية ويهدف الى تطوير سياسة واستراتيجية فريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات لشبكته في لبنان، وذلك بالتعاون مع العديد من المؤسسات.

استهل اعمال المؤتمر النائب الاول لحاكم مصرف لبنان الدكتور ناصر السعيدي بكلمة اشار فيها الى «اننا في لبنان بحاجة لبنية تحتية قانونية حديثة لدعم نظام اقتصادي او اجتماعي يقوم على المعرفة، بنية يجب توسيعها لتشمل مجموعة اساسية من القوانين ومنها قانون للحكومة الالكترونية، قانون لحماية المعلومات والبيانات، قانون لضمان حرية المعلومات، قانون للهوية الالكترونية او للاتصالات الالكترونية، قانون لمكافحة جرائم الانترنت وجرائم سوء استخدام انظمة الكمبيوتر».

ثم القى المدير المساعد للشبكة العربية لفريق الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات سيرجاي كمبالوف كلمة اشار فيها الى ان الامين العام للامم المتحدة كوفي انان ملتزم بنقل هذا الكم من المعلومات وتقنية الاتصالات لتطوير وتفعيل الغايات الدولية للتنمية، مشيراً الى انه شكل فريق عمل الامم المتحدة لتقنية المعلومات والاتصالات سنة ٢٠٠١ وهو يجمع مسؤولين حكوميين والقطاع الخاص وقوى المجتمع المدني في جهد مشترك لوضع تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة (التنمية للجميع).

ثم القى رئيس الشبكة العربية لفريق تقنيات المعلومات والاتصالات التابع لهيئة الأمم المتحدة طلال ابو غزالة كلمة اشار فيها الى انه يطمح لإقامة وجود لبناني فعّال في الشبكة الاقليمية العربية التابعة لفريق الامم المتحدة وذلك من خلال إقامة لجنة وطنية لبرنامج لبنان المصرفي تضم جميع الجهات الفاعلة في ظل قيادة سياسية عالية والتزام بالاستفادة مما تتيحه ادوات تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة التقدم والتطور الاقتصادي في الوطن العربي.

من جهته سكرتير عام هيئة الأمانة العامة في جامعة الدول العربية الدكتور السفير سعود بن عبد العزيز الزبيدي القى كلمة الجامعة فاشار الى حاجة امتنا العربية الى ضرورة اللحاق بموكب الحضارة والتقدم العلمي وذلك عن طريق وضع وتطوير سياسة واستراتيجية عربية لتقنية المعلومات والاتصالات والاهتمام بدور الشبكات الاقليمية العربية.

والقى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كلمة رأى فيها ان التكنولوجيا باشكالها المتعددة اصبحت خياراً حتمياً في ظل العولمة فمعها تأمن السرعة والدقة والشفافية، مشيراً الى انه من المهم ان لا تبقى التكنولوجيا محصورة في استعمالها بالقطاع الخاص ويجب استعمالها اكثر في القطاع العام مع الانتباه الى وتيرة توسيع هذا الاستعمال لما له من عواقب على فرص العمل للمواطنين.

وقال سلامة: ان مصرف لبنان اقترح في العام ١٩٩٩ القانون رقم ١٣٣ الذي وسّع مهام المصرف المركزي بما اتاح له اصدار تعاميم تنظيمية لتطوير وسائل وانظمة الدفع الالكترونية ومنها المنفذ عن طريق الصراف الآلي وبطاقات الايفاء او الدفع او الائتمان وعمليات التحاويل النقدية الالكترونية وعمليات المقاصة والتسوية العائدة لمختلف وسائل الدفع والادوات المالية بما فيها الاسهم والسندات التجارية، كما فوضت الحكومة ومجلس النواب من خلال اقرار القانون مصرف لبنان بصلاحيات تنظيمية ورقابية وصلاحية فرض الغرامات والعقوبات الادارية المخول بها هو او الهيئات المنشأة لديه، كما أقر، باقتراح من المركزي وفي نفس الوقت، قانون مرتبط بحصر عمليات حفظ الاوراق المالية واجراء التسويات والمقاصة بين الصكوك المالية بشركة ميدكلير الممولة كلياً من مصرف لبنان.

وهذا القانون الذي اقترح ايضاً في العام ١٩٩٩ سهّل التبادل وقلّص في المعاملات ونتج عن ذلك نزع عملي لمادية الاسهم والسندات، فاختصر بالكلفة وسرّع عمليات انتقال ملكية هذه الاوراق، لافتاً الى انه صدر ايضاً في العام ١٩٩٩ القانون رقم ١٩ للسماح للمصارف والمؤسسات المالية بفتح حسابات لديها للصكوك المالية والقيم المنقولة.

ثم بدأت اعمال الجلسات التي عرضت لمواضيع عن وضع استراتيجية لسياسة الكترونية في لبنان، الحكومة الالكترونية، المجتمع الالكتروني والاستراتيجية الالكترونية.